اللغات في شروح شافية ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ)
قراءة صوتية وصرفية في باب الوقف

أ.م.د. غفران حمد المالكي
جامعة القادسية/ كلية الآداب
gafran.shlaqa@qu.edu.iq

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٦/٢/١١
تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٦/٣/١٠

الملخص:

شَغلَ الوقفُ حيزاً في شروح شافية ابن الحاجب بسطاً وشرحاً وتأملاً, واتفقوا في غايته (= التخفيف), واختلفوا في بعض مسائله واجراءاته, منها الوقف على الاسم المهموز, والوقف على الاسم المنوّن, وقد يكون مرجعية هذا الاختلاف هو ورود اللغات بأداء مختلف عن القياس أحياناً, وقد وسمْتُ البحث بـ ((اللغات في شروح شافية ابن الحاجب " ت ٦٤٦ هـ" قراءة صوتية وصرفية في باب الوقف)) وقسّم البحث على أربع فقرات, أولاً: الوقف على الاسم المنون, ثانياً: الوقف على الهمزة, ثالثاً: الوقف على ألف التأنيث في الاسم غير المنصرف, رابعاً: الوقف على تاء التأنيث بالتاء.

الكلمات الافتتاحية: اللغات, الوقف, شافية ابن الحاجب, الاسم المنون, ألف التأنيث, الهمزة

Languages in the Commentaries on Ibn al-Hajib's (d. 646 AH) Shafi'iyya: A Phonetic and Morphological Analysis of the Chapter on Pausing

Assistant Professor Dr. Ghufran Hamad al-Maliki

University of al-Qadisiyah / College of Arts

Date received: 11/2/2026
Acceptance date: 10/3/2026

Abstract :

The concept of pausing occupied a significant place in the commentaries on Ibn al-Hajib's Shafi'iyya, with extensive explanations and reflections. They agreed on its purpose (ease of pronunciation), but differed on some of its issues and procedures, including pausing on a hamzated noun and pausing on a tanwin noun. The basis for this difference may be the occurrence of dialects with a different pronunciation than the standard. I titled the research "Dialects in the Commentaries on Ibn al-Hajib's Shafi'iyya (d. 646 AH): A Phonetic and Morphological Reading in the Chapter on Pausing." The research was divided into four sections: First: Pausing on a tanwin noun; Second: Pausing on a hamza; Third: Pausing on the feminine alif in a non-inflected noun; Fourth: Pausing on the feminine ta' with a ta'.

Keywords: languages, pause, Ibn al-Hajib's Shafi'ah, the indefinite noun, feminine alif, hamza

المقدمة:

الحمد لله الذي يمتري المزيد من فضله, والحمد لله على نعمة العلم, والحمد لله على ما أسبغَ علينا من فضله ومننه, والصلاة والسلام على خاتم النبيين محمد وآله الطيبين الطاهرين ...

شغل الوقف حيزاً في شروح شافية ابن الحاجب بسطاً وشرحاً وتأملاً, واتفقوا في غايته (= التخفيف), واختلفوا في بعض مسائله واجراءاته, منها الوقف على الاسم المهموز, والوقف على الاسم المنوّن, وقد يكون مرجعية هذا الاختلاف هو ورود اللغات بأداء مختلف عن القياس أحياناً.

وقد وسمْتُ البحث بـ ((اللغات في شروح شافية ابن الحاجب " ت ٦٤٦ هـ" قراءة صوتية وصرفية في باب الوقف)) وقسمّت البحث على فقرات هي:

أولاً: الوقف على الاسم المنون, وتناولت فيه صورتين من الأداء, الأول: قلب التنوين ألفاً في المنصوب, والآخر: قلب التنوين إلى حرف من جنس المصوت الإعرابي .

ثانياً: الوقف على الهمزة, قسمت الوقف هنا على ثلاث صور, الأولى: عدم نقل حركة الهمزة, والثانية: إلقاء حركة الهمزة على الساكن الذي قبلها, والثالثة: إتباع حركة العين للفاء (إتباع تقدمي كلي).

ثالثاً: الوقف على ألف التأنيث في الاسم غير المنصرف, وقد ورد أكثر من أداء في هذا الوقف, الأول: إبدال الألف ياءً في الوقف, والثاني: تحوّل الألف إلى الواو, والثالث: همز الألف.

رابعاً: الوقف على تاء التأنيث بالتاء, وفيه صورتان من الأداء, الأولى: قلب التاء هاءً وهذا هو المشهور, والأخرى: الوقف عليها بالتاء حملاً لها على تاء الجمع .

توسّلت هذه القراءة بالنظر في كتب الأوائل نحو كتاب سيبويه (ت ١٨٠ هـ), والمقتضب للمبرد (٢٨٥ هـ), والأصول في النحو لابن السراج (٣١٦ هـ), فضلا عن كتب المحدثين, إذ أخذتُ منها في التفكير والأسلوب وطريقة العرض.

لا أدعي الكمال فيما كتبتُ, بل اعتذرُ عن القارئ ما ورد في هذا البحث من الزلل والنظر غير الصحيح ومن النقصان لا التمام.

ربنا زدنا علماً وتواضعاً وإخلاصاً للغةِ كتابك الشريف, وألهمنا شكرك وعبادتك .

والحمد لله ربِّ العالمين

أولاً: الوقف على الاسم المنون:

يمكن أن نرسم صورتين للغات الواردة في الاسم المنون هما:

الأولى: قائمة على إرادة الفرق بين التنوين والنون: ((أمّا كلّ اسم منون فإنَّه يلحقه في حال النصب في الوقف الألف، كراهية أن يكون التنوين بمنزلة النون اللازمة للحرف منه، أو زيادة فيه لم تجئ علامةً للمنصرف ، فأرادوا أن يفرقوا بين التنوين والنون ...))[١]

وتضمّ هذه الصورة أداءين هما:

أ- حذف الحركة والتنوين في المرفوع المجرور، وقلب التنوين ألفاً في المنصوب نحو: هذا زيدْ، ومررتُ بزيدْ، ورأيتُ زيداً، وهذا اللغة عند النحويين هي المثلى(... الوجه العالي عند العرب، وهو عند النحويين أثبت في القياس...))[٢].

ب- عدم حذف الحركة، وقلب التنوين إلى حرفٍ من جنس المصوت الاعرابي للتناسب نحو: هذا زَيْدُو، ومررتُ بزَيْدِي، ورأيتُ زَيْدَاً.

والأداءان كلاهما قائم على الفرق بين ما تكون النون فيه أصيلة نحو: حسن، وقطن، أو ملحقة نحو: رَعْشَن وضَيْفن[٣]، ونون تخلّقت في سياقٍ خاص (= الوقف) : ((... ويمكن مدّ هذا التعليل- أي الفرق- إلى المرفوع والمنصوب على لغة أَرْد السَّراة))[٤].

والأخرى: عدم إرادة الفرق فهي قائمة على حذف الحركة والتنوين معاً (= الوقف بغير إعراب) : ((وزعم أبو الحسن أن ناساً يقولون: رأيتُ زَيدْ، فلا يثبتون ألفاً ويجرونه مجرى المرفوع والمجرور.))[٥] وقال السيرافي:

((وعلى هذا كلّ العرب إلا ما حكى الأخفش عن قوم منهم أنهم يقولون: رأيتُ زيدْ بلا ألف))[٦]، وقد نسب هذا الأداء إلى ربيعة[٧].

يستهوينا أن نقف على هذه اللغات بنقاط هي:

١. أنَّ حملاً بالعكس تحقق بين لغة ربيعة ولغة أزَد السراة، فالأولى حملت الاسم المنصوب على المرفوع والمجرور والاخرى بالعكس: ((... فكما حمل أزد السَّراة المرفوع والمجرور على المنصوب كذلك حمل أهل هذه اللغة التي حكاها أبو عبيدة المنصوب على المرفوع والمجرور.))[٨]

٢. لا جرم أنَّ أزد السَّراة قد بالغوا في الفرق بين الوقف على النون الأصيلة والتنوين فأجروا المرفوع والمجرور مجرى المنصوب في الإبدال: ((حكى أبو الخطّاب عنهم: أنهم يبدلون في الرفع والنصب والجر حرفاً يناسب الحركة، أي واواً وألفاً أو ياءً وكأنَّ البيان عندهم أوْلى، وإن لزم الثقل.))[٩]

٣. وصفت لغة أَزد السَّراة، ولغة ربيعة بالقلة[١٠] والرداءة[١١]، أو ليست بالفصيحة[١٢]، وهذا يكشف عن هيمنة لغة الإبدال الجزئي (= المنصوب فقط)، لا شك أنَّ ما بثَّ من هذه الدوال سواء أكمية كانت أم نوعية لا تعني خطأ من المفضول عليه، أو بعده عند المعنى، بقدر ما تعني زيادة في صفة حظي بها أحد الأداءين في الكم أو النوع: الأكثر، والأقيس، والأجود[١٣].

٤. راعت لغة أزد السراة في الوقف على جنس الصامت المصوت الإعرابي الذي تَشكّل به الحرف قبل الوقف عليه للتناسب: ((... فمنهم من يبدلها حرفاً يناسب الحركة فيقول: زَيْدُو، ومررت بزَيْدِي ...))[١٤] (= المساواة بين الأصل (الوصل) والفرع (الوقف)) ، وتحفل بالثقل المتخلق بوقوع الواو بعد ضمة، والياء بعد كسرة في آخر اسم معرب، وهو مرفوض في كلامهم، زيادة على اللبس بين الياء الموقوف عليها بياء المتكلم نحو: مررْتُ بزيدِي، وبغلامِي [١٥].

٥. لم تكن الجهوية واحدة في لغة الإبدال (= أزد السَّراة) إذ نسبها المازني إلى قوم من اليمن ليسوا فصحاء[١٦] وغبرَ الإبدال دالاً على التغيير الذي في لغة أزد السَّراة ما حاشا ابن الشجري الذي استعمل مصطلح العوض قال: ((وأزد السراة عوّضوا، فقالوا: زيْدُو، بزيدِي، وهي لغة رديَّة، لثقل الواو والضمة، والياء والكسرة...))[١٧]، وهذا المشكل يمكن تسويته باستعمال الخاص للدلالة على العام[١٨] (= البدل أعمّ من العوض)).

حرص ابن الحاجب على بيان وجوه الأداء، ولم يحفل بالجهوية، قال: ((في المنون ثلاث لغات: منهم من يقلب التنوين حرف مدّ من جنس حركة ما قبله، فيقول: زَيْدُو، وزَيْدَا، وزَيْدِي. ومنهم من يحذف التنوين في الأحوال كلها، ويقف عليه كغير المنون، فيقول: زَيْدْ، و زَيْدْ، وزَيْدْ في الأحوال الثلاث، وليست بالفصيحتين. واللغة الثالثة: الفرق بين المنصوب وغيره، فيبدل في المنصوب، ولا يُبدل في المرفوع والمجرور. ووجه قلبها أولاً القصدُ إلى البيان بأنَّه منون في الوصل وحذفه؛ لأنَّه من أحكام الوصل، واللغة الفصيحة استثقلت إبداله في المرفوع والمجرور؛ لثقلهما مع الضمة والكسرة، واستخفَّت إبداله مع المنصوب؛ لخفة الألف والفتحة. وأُجْرِيَ إذن مُجراه في قلب نونها ألفاً على الأكثر))[١٩]

يلوح من تجليات (... وليستا بالفصيحتين ...)) فرز لغة تكون هي المثال، وأمّا اللغات الأُخر فمصيرها الإقصاء دلّ عليه نسبتها إلى راوٍ أُسندَ إليه الفعل (زعم)[٢٠]

ولكن قد لا نعدم الوشيجة بين اللغة المثلى ولغة أزد السَّراة فكلاهما سعت إلى الفرق والبيان (= بين النون الأصيلة والتنوين).

ولا يغيب عمن يصيخ لأمثلة الوقف في لغة أزد السرَّاة ولغة ربيعة، يلحظ أنَّ المشكل اللغوي في لغة ربيعة أوضح؛ لأنَّ فيه تجاوراً بين الصوامت سواء أكان بين صحيحين نحو: هذا بَكْرْ، أم الأول منهما حرف علّة نحو: زيْدْ، وفَوْتْ، ولعلَّ هذا ما دفع الأوائل إلى وسمها بالضعفِ، والرداءةِ.

إنَّ ما يميز الوقف في لغة أزد السَّراة أنَّ العلة الغائية (الوقف= التخفيف أو الاستراحة) والصورية لا تجريان معاً، بمعنى أنَّ التحول الذي يصيب الكلمة عند الوقف يمكن أن ينسب إلى صورة وسمت بالثقل، قال الرضي: ((وإن كانت في الأصل كلمة برأسها، فهي: أي التنوين: إما أن تخفف بالقلب كما هو لغة أزد السَّراة، وهو قلبهم المضموم ما قبلها واواً والمكسور ما قبلها ياء، وهو مكروه؛ لأنَّ الواو ثقيل على الجملة ولا سيما المضموم ما قبلها في الآخر وكذا الياء...))[٢١]

إنَّ الثقل المتخلق في التتابعين (ـُ و، ـِ ي) راجع إلى أنَّ التماثل يحتم إلتزام الموضع نفسه عند النطق: ((أنَّ أغلب حالات الإعلال، يكون فيها التماثل في المركبات الحركية أثقل من التباعد. وهو أمر طبيعي لأنَّ التماثل يحتم التزام نفس الموضع عند النطق...))[٢٢]

فالتتابع (ـُ و) يشكل ملمحاً تركيبياً لا فرقَ بينهما إلا ارتفاع مؤخرة اللسان: ((نلاحظ أنَّ الجزء الخلفي من اللسان يرتفع تدريجياً تجاه الحنك الأقصى بنسب متقاربة بحيث يصل إلى درجة من الارتفاع تسمح بمرور الهواء من غير أن يحدث أي حفيف مسموع إذ لو ارتفع مؤخر لسان أكثر من ذلك كانت النتيجة خروج صوت الواو.))[٢٣] وكذا الامر مع التتابع (ـِ ي) .

وقال ركن الدين: ((اعلم أنَّ في المنوّن في الوقف ثلاث لغات: إحداها: أن يقلب التنوين حرف مدٍّ من جنس ما قبله فتقول: جاءني زيدو، ورأيتُ زيدا، ومررتُ بزيدي، والثانية: أن يحذف التنوين في الأحوال الثلاثة كلها وتقف عليها كما تقف على غير المنون فتقول: جاءني زيدْ، ورأيت زيدْ، ومررتُ بزيدْ. وليست هاتان اللغتان فصيحتين. والثالثة: أن تبدل الألف من التنوين في المنصوب المنون، ولا بدل في المرفوع والمجرور الواو والياء من التنوين وخفة الفتحة مع الألف وهذه اللغة الفصيحة.))[٢٤]

وحاز اليزدي فهماً مفارقاً قوامه أنَّ القلب هو الأصل لدلالته على التنوين وتُرك هذا الأصل في المرفوع والمجرور للاستثقال قال:((... والدليل على ذلك أنَّ الأصل القلب؛ ليكون دالاً على التنوين، لكنهم استثقلوه في صورة المرفوع والمجرور للزوم الواو والياء، بخلاف صوره النصب؛ لأنَّ اللازم فيها الألف وهي محتمله لخفتها...))[٢٥]

وقال أيضاً: ((هذا باب آخر من أبواب الوقف اعلم أنَّ في الوقف على المنون ثلاثَ لغات: إحداها: حذف الحركة والتنوين مطلقاً، سواء أكان منصوباً أو مجروراً أو مرفوعاً... والثانية: أن لا تحذف الحركة ويقلبُ التنوين بالتناسب، فيقال: هذا زيدو، ورأيتُ زيدا، ومررت بزيدي. والثالثة: أن يحذفا من المرفوع والمجرور، ويقلب في المنصوب. تقول: هذا زيْدْ، ومررتُ بزيْدْ، ورأيت زيدا، وهي المختارة ...))[٢٦]

ينماز هذا الوقف بالتنوع فهو ليس بالوقف المشترك، ويضمرُ انحيازاً لصورة وسمت بالمثال، وتركاً لصورة الأصل(= القلب) لتحقق الكراهة فيها، إذ لم يخفف الوقف عند هذه الجماعة من وطأتها، وهذا يعني أنَّه يمكن درك الفرق ما بين الاداءين أصلاً، وتحولاً وكراهةً وتخفيفاً.

ولا تخلو هذه المفارقة من مغزى يرجّح أن يكون مدارها بسط سلطه لغة (= الفصيحة) جمعت بين الخفة (= الغاية من الوقف) والفرق، وإقصاء للغات لم يتحقق فيها هذا الميز.

ولله درّ الساكناني في تعليله الحذف في المرفوع والمجرور بقوله: ((إبدال التنوين إنما يكون بعد النصب دون الرفع والجر لئلا يزداد الثقل فيما يطلب فيه الخفة، أو لئلا يلزم الالتباس.))[٢٧]

وقال في الوقف عند أزد السَّراة: ((ذهب طائفة... إلى إبداله واواً، وياءً فيهما؛ لأنَّ نسبته إلى الأحوال الثلاث على السوية فإبداله في البعض دون البعض يوجب التحكم))[٢٨]

يرشح من هذا النص السؤال الآتي: هل الاستعمال يوجب التحكم فتحقق الإبدال في النصب من دون الرفع والجر؟ نحسب أنَّ التحكم تفرضه البيئة اللغوية نفسها على المستعمل فمن اعتادَ الإبدال قال في الوقف: هذا زَيْدُو، ومررت بزَيْدِي، ومن اعتادَ الإبدال في بعض دون بعض قال: رأيتُ زيداً، وجاء زيدْ، ومررت بزيدْ، فاللغة ليست دالاً معرفياً عند المستعمل.

ويبدو أنَّ لغة أزد السَّراة صدرت عن أنَّ الحركة الإعرابية هي جزء ماهيه الكلمة فسعت إلى أن لا تتلاشى، ورهن الجاربردي لغة أزد السَّراة بأمرين هما: الأول: حمل التنوين على الإعراب في زيادته وعدم الوقف عليه، والآخر: إرادة الفرق بين النون الأصيلة وغيرها، قال: ((... منهم من يقلب التنوين حرف مدّ في الأحوال فيقول: جاء زيدو ورأيت زيداً ومررتُ بزيدي لأنَّ التنوين زائد يجري مجرى الحركة الاعرابية لأنَّه تابع لها فكما لا يوقف على الإعراب لا يوقف على التنوين ولإنهم فرقوا بينه وبين الأصيلة كحسن أو الملحقة نحو: ضيفن ولم يحذفوه لما سيجئ فقلبوها بحرف حركة ما قبلها... ومنهم من يبدله في المنصوب الفاً لأنَّه حرف جيء به للدلالة على الامكنية وليس في إبداله ألفاً ثقل الواو ولا الالتباس الذي في الياء ولا يبدل في المرفوع والمجرور كما عرفت وهذا هو الافصح...))[٢٩]

يزين ما مرَّ القول بالآتي:

١. أنَّ تنوين فضلة يمكن الاستغناء عنه ((... لما تقدم نرى لماذا حذف التنوين في المرفوع والمجرور بدلاً من قلبه واواً أو ياء، وسهل ذلك كون التنوين فضله على جوهر الكلمة في الحقيقة.))[٣٠]
٢. اتّكأ شراح الشافية في تعليلهم عدم الوقف بالواو بالثقل وهذه ليست العلة الوحيدة لمنع هذا الوقف في المدونة النحوية، فثمة علّة أخرى: ((أنهم لو أبدلوا من التنوين واواً في حاله الرفع، لكان ذلك يؤدي إلى أن يكون اسم متمكن في آخره واو قبلها ضمة وليس في كلام العرب اسم متمكن في آخره واو قبلها ضمة...))[٣١].

يبرز ما ورد من أداء لهذه اللغة (= السراة) كان السبب فيه الشُحّ على حركة الإعراب أو الضنّ بها، ولعلَّ ما مرَّ يسمح بالقول إنَّ الأمر لا يعدو أن يكون إسقاطاً للنون وإشباعاً للمصوت الإعرابي الذي قبله فتستحيل إلى ضمة طويلة في الرفع، وكسرة طويلة في الجر، وفتحة طويلة في النصب[٣٢].

وهذا الضرب من الوقف يمكن أن نصفه بأنَّه وقف شعري[٣٣] (= ترنم)، والذي يشجع على هذا أنه يلحق القوافي المطلقة (= المتحركة) ، وأنَّه يحصل بأحرف الإطلاق لقبولها مدّ الصوت بها[٣٤]. قال سيبويه في باب (هذا باب وجوه القوافي في الإنشاء) : ((أمّا إذا ترنّموا فإنهم يلحقون الألفَ والياءَ والواوَ ما ينوّن وما لا ينوّن ، لأنهم أرادوا مَدَّ الصوت...))[٣٥]

وثمة من يرى أنَّ هذه اللغة هي القُدمى : ((ويكون في هذا دليلُ – الوقف الشعري– على قدم هذه اللغة، وليس بعيداً أنها تنتمي إلى ذلك العربي القديم، الذي أراد أن يحدو إبله، فحاكى حركتها إبطاءً وإسراعاً، فكان الحداء، ذلك الغناء المفرد الذي لابدَّ له من قافية، لا جرم كان الترنم أظهر ما فيها.))[٣٦]

ثانياً: الوقوف على الهمزة

الوقوف على الهمزة المحققة ورد بصور ثلاث هي:

الأولى: عدم نقل حركة الهمزة، عبّر عنها سيبويه بقوله: ((وأمّا كلُّ همزة قبلها حرفٌ ساكن، فإنَّه يلزمها في الرفع والجرّ والنصب ما يلزم الفرع من هذه المواضع التي ذكرتُ لك من الإشمام، وروم الحركة، ومن إجراء الساكن، وذلك قولهم: هو الخَبْءْ، والخَبْءْ، والخبْءْ.))[٣٧]

الثانية: إلقاء حركة الهمزة على الساكن الذي قبلها قال سيبويه: ((واعلم أنَّ ناساً من العرب كثيراً يُلقون على الساكن الذي قبل الهمزة حركة الهمزة، سمعنا ذلك من تميم وأسد، يريدون بذلك بيان الهمزة، وهو أبين لها إذا وليت صوتاً... فلما كانت الهمزة أبعد الحروف وأخفاها في الوقف حرّكوا ما قبلها ليكون أبين لها:... وهو البُطُؤْ، ومنَ البُطِئ، ورأيتُ البُطَأْ...))[٣٨]

الثالثة: اتباع حركه العين للفاء– اتباع تقديمي كلي– في الأحوال الثلاث، قال سيبويه: ((وأمّا ناسٌ من بني تميم فيقولون: هو الرِّدِئْ، كرهوا الضمة بعد الكسرة، لأنَّه ليس في الكلام فِعُل، فتنكبوا هذا اللفظ لاستنكار هذا

في كلامهم، وقالوا: رأيتُ الرِّدِئْ، ففعلوا في النصب كما فعلوا في الرفع، أرادوا أن يُسوَّوا بينهما. وقالوا: من البُطُؤْ، لأنَّه ليس في الأسماء فُعِل. وقالوا: رأيتُ البُطُؤْ، أرادوا أن يُسوُّوا بينهما. ولا أراهم إذ قالوا: من الرِّدِئْ، وهو البُطُؤْ إلا يتبعونه الأول، وأرادوا أن يُسَوُّوا بينهنَّ إذا أُجرين مُجرى واحداً، وأتبعوه الأول كما قالوا: رُدُّ، وفِرِّ.))[٣٩]

تكشف هذه الصور عن الآتي:

١. الحرص على بيان الهمزة وعدم خفائها: ((سلك القبيل الآخر من المحققين طُرقًا ثلاثاً عند الوقف على الهمزة، حرصوا في جميعها ألّا يتلاشى هذا الحرف...))[٤٠]
٢. تحقق التفرد لتميم في الصورة الثالثة – اتباع العين للفاء– في الحركة هروباً من الوزنين المرفوضين (فِعُل) و (فُعِل).
٣. لم تكن هذه اللغات على مرتبة واحدة من جهة القبول، إذ إنَّ البدء بلغة عدم النقل من دون نسبة –(أما كلّ همزة قبلها حرف ساكن)– يظهر أنها الاداء الأمثل الذي ينبغي أنْ يصطنع في الوقف على الهمزة، وأنَّ نسبة الاداء الثاني إلى ناس من العرب كثير منحها منزلة الأولى في جواز ارتكابها[٤١]، وافتتاح الكلام بـ(اعلم) : (... يرجّح أن يكون المدار فيه التمكين للغة من وقف بغير النقل في التداول، في الأقلّ، في دائرة الثقافة العالمة...))[٤٢]
٤. يبدو أن للتميميين أكثر من أداء لغوي، الأول: جاء مشتركاً مع غيرهم (= الوقف المشترك) أي لا خلافَ بينهم في أدائه، والآخر: التفرد في الوقف: ((الثاني: وكان هذا نهج بعض التميميين وكانوا ينطقون كنهج التميميين الآخرين، إلا إذا جاء الوزن بعد نقل حركة الهمزة إلى الحرف السابق لها على أحد الوزنين: فُعِل وفِعُل، ففي هذه الحالة يتبعون العين حركه الفاء...))[٤٣]
٥. في لغة الاتباع التميمية تتساوى الحالات جميعها، والذي يحكم هذا التساوي هو الصائت القصير الذي تحركت به فاء البنية نحو:

- هذا البُطُؤْ. – هذا الرِّدِئْ.
- شاهدتُ البُطُؤْ. – شاهدتُ الرِّدِئْ.
- مررتُ بالبُطُؤْ – مررتُ بالرِّدِئَ.

وهذا يزين لنا القول إنَّ اتباع العين للفاء لا يخرج عن صورتين هما: اتباع للضمة، واتباع للكسرة. وبدا التجلي الجهوي واضحاً عند ابن السراج، إذ قال: ((... وناس من بني تميم يقولون: هو الرِّدِئْ، كرهوا الضمة بعد الكسرة، وقالوا: رأيتُ الرِّدِئْ سووا بين رفع والنصب، وقالوا: من البُطُؤْ لأنَّه ليس في الكلام (فُعِل)...))[٤٤]

وذهب السيرافي إلى أنَّ الذين اتبعوا في الهمزة اجروه مُجرى الاسم الصحيح، قال: ((... الذين اتبعوا في الهمزة فجعلوا الحرف الثاني تابعاً لما قبله اجري مجرى غير الهمزة كما قالوا: هذا عِدِل وشِبِل، وقالوا: في البُسُر، ورأيتُ العِلِم، ورأيتُ الجُحُر...))[٤٥] فإن كان في هذا الضرب من الوقف على الهمزة أُجري مجرى غيره, نلفي فرقاً بين الوقف على الهمزة، والوقف على غيرها، إذ اغتفروا في الوقف على الهمزة بنقل الفتحة إلى الساكن الذي قبلها، ومنعوه في غيرها.[٤٦]

ولله در ابن يعيش في قوله: ((ومنهم (= تميم) من يتحامى ذلك، فيتبعُ الضمَّ الضمَّ والكسرَ الكسرَ، فيقول: مررتُ بالبُطُؤ، وهذا الرِّدِئْ، كما فعل في غير المهموز...))[٤٧]

ووجّه لغة الوقف على الهمزة مع الاتباع على القياس في عدمية (فُعِل) في الأسماء، وعدمية (فِعُل) في الكلام فيتوقَّى ذلك في هذا الضرب من الوقف[٤٨] والمضي قدماً إلى شُرّاح الشافية نلفي قسماً منهم تطرق إلى لغة الاتباع مع تخفيف الهمزة ودونك ابن الناظم في قوله: ((والذين فروا من النقل إلى الاتباع فقالوا: هذا الرِّدِيْ، ومن البُطُوْ، قال سيبويه ((فينبغي لمن اتّقى ما اتقوا أن يلزم الواو والياء)) أي يقول هنا: هو الرِّدي، والبُطُوْ))[٤٩]

ويبدو أننا أمام وقفين في لغة الاتباع: أحدهما: الحرص على الهمزة مع الاتباع، والآخر تخفيف الهمزة إلى حرف من جنس الصائت الذي قبلها مع الاتباع. فالذين حرصوا على بيان الهمزة شقَّ عليهم أن تَؤول البنية إلى وزن مرفوض، فهم لم يعمدوا إلى تسكين العين هروباً من تجاور الصامتين الذي يفضي إلى الخفاء الشديد للهمزة، فكان استعادتها بتحريك ما قبلها بحركة تماثل فاء البنية، وهذا ما عبّر عنه السيرافي بقوله: ((وإنَّما فرقوا بين الهمزة وغيرها (= في الوقف) لأنَّها تخفى جداً إذا كان قبلها ساكن، فدعاهم إلى تحريك ما قبلها بأكثر ما يدعو إلى تحريك ما قبل غيرها واستجازوا: الرِّدُؤ، والبُطِيء، وان لم يكن في الكلام (فِعُل) ولا في الأسماء (فِعُل)...))[٥٠].

صدر الرضي في توجيهه للغة تميم- الاتباع مع الوقف بالهمزة- بالحرص على تفادي الوزنين المرفوضين في الوقف، وان كانا عارضين، قال: ((وبعض بني تميم يتفادى من الوزنين المرفوضين في الهمزة أيضاً مع عروضهما، فيترك نقل الحركة فيما يؤدي إليهما: أي الثلاثي المكسور الفاء والمضمومها، بل يتبع العين فيهما الفاء في الاحوال الثلاث، فيقول: هذا البُطُؤْ، ورأيتُ البُطُؤْ، ومررتُ بالبُطُؤْ، وهذا الرِّدِئْ، ومررتُ بالرِّدِئْ، ورأيتُ الرِّدِئْ، وذلك أنهم لما رأوا أنَّه يؤدي النقل في البُطء في حال الجر، وفي الرِّدْء في حال الرفع إلى الوزنين المرفوضين اتبعوا العين الفاء في حال الجر في البطؤ وفي حال الرفع في الردء، فتساوى الرفع والجر فيهما، فكرهوا مخالفة النصب إياهما فاتبعوا العين الفاء في الأحوال الثلاث، فيجري في هذين المتبع عينهما فاءُهما في الإسكان الروم والإشمام لأنهما لبيان حركه الآخر وهي نقلت إلى ما قبله لكنها أزيلت باتباع العين للفاء فاحتيج إلى بيانها))[٥١] يحسن بنا أن نقف على هذا النصّ بنقاط هي:

١. أنَّ لغة الاتباع في (الرَّدء) و(والبُطْءْ) جاءت لحلِّ مشكل غير موجود في حاله النصب: رأيتُ البُطَئْ، ورأيتُ الرِّدَئْ، فإذا جازَ لنا أن نعيدَ التوصيف يمكن القول إنَّ الاتباعَ أصلٌ في الرفع والجر، وإنَّ النصب محمول عليه، والغرض منه اطّراد الاتباع.
٢. افتتح الرضي كلامه: (وبعض بني تميم...) ودلاله نسبة اللغة إلى بعضهم تشي بأنَّ لغة النقل هي الشائعة في محيطهم اللغوي: ((وتمهيداً لبسط سلطتها على أنها اللغة المثال.))[٥٢]
٣. لا تخلوا لغة الاتباع من المبالغة من التميميين للرفض في (فُعِل)؛ لأنَّ هذا البناء ليس هو بالعدم في المصاديق: ((وذهب قوم إلى أنَّه (= فُعِل) مستعمل لكنه قليل، وهو الظاهر.))[٥٣]((فثبت بهذه الالفاظ أن هذا البناء ليس بمهمل، خلافاً لمن زعم ذلك، نعم هو قليل ...))[٥٤]

ومن الغريب ما نسبه ركن الدين إلى التميميين قال: ((ومن هؤلاء من يقول- وهم ناسٌ من بني تميم- في الرِّدء والبطؤ إذا وقفت عليهما: هذا الرِدِي، ومن البُطُو- بكسر الدال اتباعاً لحركة الراء، وبضمّ الطاء اتباعاً لحركة الباء، ولم يقل: هذا الرِّدُؤْ، ومن البُطِئْ، لعدم مجيء (فِعُل) بكسر الفاء وضمّ العين – وعدم مجيء (فُعِل) – بضم الفاء وكسر العين في الأسماء في كلامهم.))[٥٥]، إذ الثابت في لغة التميم الحرص على عدم تلاشي الهمزة فعمدوا إلى نقل حركته ، او اتباع العين للفاء في سبيل بيانه، ويعضد لهذا قول د. ضاحي عبد

الباقي: ((أما التميميون فكانوا كما قلنا فريقين حافظ كلاهما على تحقيق الهمزة.))[٥٦] ونحسب أنها (= وهم ناس من بني تميم) من زيادات المحقق، لتفرد ركن الدين في نسبتها إلى تميم.

ولم نظفر بشيءٍ ذي أهمية في كلام الخضر اليزدي بل خلط بين لغة الاتباع وتخفيف الهمزة، ولغة الاتباع وتحقيق الهمزة، فأول كلامه كان عن مصاديق: الرِّدِي، والبُطُو، ثم ذكر نصاً لسيبويه مصادقيه: الرِّدِئْ، والبُطُؤْ[٥٧].

وقيّد الساكناني هذا الوقف بضربين هما: الفاء المكسورة، والمضمومة قال: (أي: ومن العرب من يقول إذا كان الفاء مكسوراً: اتبع العين كسرةً كقولك: لهذا الرِّدِئ، وكذلك إذا كان مضموماً كقولك: منَ البُطُؤْ، لئلا يلزم النقل من الكسر إلى الضم، وبالعكس.))[٥٨]

وقال الجاربردي: ((... ومنهم من يغير فيتبع الضم الضم, والكسر الكسر فيقول: هذا الرِّدِئْ بكسرتين ومن البُطُؤ بضمتين...))[٥٩]

ولا مشاحة من أن قصده بقوله: ((ومنهم من يغير...)) هم بنو تميم؛ لأنهم يفرون من النقل من الهمزة إلى تحريك الساكن الصحيح غير المضعف بحركة الفاء؛ وذلك لاستثقالهم الجمع بين ساكنين أحدهما الهمزة[٦٠]. ولم يقف نقرة كار على لغة الوقف على الهمزة، قال: ((... (فيتبع) الضم الضم, والكسر الكسر فتقلب الواو ياء والياء واواً فراراً من الخروج من الضمة إلى الكسرة وبالعكس...))[٦١] وقد يشول سؤال مفاده هل تحريك الساكن الذي قبل الهمزة كان للتخلص من تجاور الساكنين أو لبيان الهمزة؟

لا شك أنَّ الأصوات الانفجارية أقل الأصوات طولاً[٦٢]: ((وأقلّ الأصوات الساكنة طولاً هي الأصوات الشديدة أو الانفجارية...))[٦٣]، فضلاً عن أنَّ الهمزة من الحروف المشربة التي لا تسمع بعدها في الوقف شيئاً.[٦٤] ((... وإذا كانت هذه الأصوات (= الانفجارية) تتبع بصويت أمكن القول: إن الهمزة هي القصرى من بينها، وهذا هو السر وراء وصفها بأنها أخفى الحروف؛ فهي لا تتبع بصويت، فضلاً أن يمنح تخلقها فسحة لإطالة النطق بها...))[٦٥].

فالتحريك إنَّما جاء لبيان الهمزة والحرص عليها، ولم يكن للتخلص من التقاء الساكنين: ((ويظهر من تفسير سيبويه لهذا النحو من الوقف في الهمز، أن ما جرى فيه لم تكن الغاية منه التخلص من الساكنين، فأصحابه لم يشق عليهم نطق بساكنين بقدر ما عزّ عليهم أن تؤول الهمزة بين ساكنين إلى حرف يكون في غاية الخفاء، ولا سيما أن هؤلاء من أهل التحقيق، الذين قد يبالغون فيهمزون في غير مواضع الهمز...))[٦٦].

وبلغ من حرص التميميين في عدم تلاشي الهمزة وقوعهم في الوزن المرفوض، فهذا الوقوع لم يمنعهم من تحريك الساكن الصحيح الذي قبل الهمزة، فلا يعدو هذا التحريك من أن يكون بياناً، للحرف الموقوف عليه (=الهمزة)[٦٧]، وهذا البيان لا نراه مخصوصاً بالهمزة، بل يشمل الصوامت الأخرى؛ لأنّ الغرض(= البيان) مدرك فيها أيضاً.

وأما الاداء الآخر في لغة تميم(= وأما ناس من بين تميم) فقد توسلوا بأمرين هما: بيان الهمزة، و تفادي الوزنين المرفوضين، واستعانوا بحركة الفاء لتحريك الساكن أياً كانت، وهذا يفسر قولهم: ((... أرادوا أن يسوُّوا بينهنَّ...)).

ثالثاً: الوقف على ألف التأنيث في الاسم غير المنصرف

ذكر سيبويه أنَّ الاكثر والأعرف في الالف المقصورة أن تدع الألف على حالها إذا وقفت عليها، وبعض العرب يبدل مكان الألف الياء، يقولون: هذه حُبْلِيْ، وهي لغة لفزارة وناس من قيس، وهي قليلة، وبعض طيّئ يبدلونها واواً فيقولون في: أَفْعَى: أَفْعَوْ، وعلل الابدال هذا بالبيان، قال: ((وذلك قول بعض العرب في أَفْعَى: هذه أَفْعَيْ، وفي حُبْلَي: هذه حُبْلَيْ، وفي مُثَنّى: هذا مُثَنَّيْ، فإذا وصلتَ صيّرتها ألفاً. وكذلك كلَّ ألف في آخر الاسم. حدَّثنا الخليل وأبو الخطّاب أنَّها لغة لفزارةَ وناسٍ من قيس، وهي قليلة فأمّا الأكثر الأعرف فأنْ تدعَ الالف في الوقف على حالها ولا تبدلها ياء ... وأما طيء فزعموا أنهم يدعونه؛ لأنها خفية لا تحرّك قريبة من الهمزة... وزعموا أن بعض طيّء يقول: أَفْعَوْ؛ لأنها أبينُ من الياء، ولم يجيئوا بغيرها لأنها تُشبه الألف في سَعَة المخرج والمدّ؛ ولأنَّ الألف تبدل مكانها كما تبدل مكان الياء...))[٦٨] لا شك أنَّ الميز تحقيق بين أداءين في هذا الضرب من الوقف هما:

الأول: إبدال كلّ ألف في آخر الاسم ياءً في الوقف، واذا وَصِلَ الكلام عادت إلى سيرتها الأولى– الألف– وهذا الاداء قليل التحقق، ووردَ هذا عن فَزَارة وناسٍ من قيس، أما طيّئ فقد ساووا بين الوقف والوصل– تبقى ياءً–؛ لأن الألف خفية لاتساع مخرجها أكثر من غيرها الآخر: تحول الألف إلى الواو، وهي لبعض طيّئ؛ لأنّ الواوَ تشبه الالف في أمرين هما: سعة المخرج: مما يسمح للهواء بالمرور عبره بسهولة وحرية أكبر من غيره، وهذا يعني غياب صفة الاحتكاك وإضفاء صفة اللين عليه[٦٩]، والمدّ : (... إطالة المدة الزمنية التي يستمر بها الصوت...))[٧٠].

وثمة أداء ثالث ورد لطيّئ هو(هذه أَفْعَاَ) و(هذه حُبْلاْ) عند والوقف، قال السيوطي: ((... وربّما قلبت الألف الموقوف عليها همزة أو ياءً أو واواً نحو: هذه أفْعَأْ أو أَفْعَىْ، أو أَفْعُو، في: هذه أَفْعَى، وهذه عَصأْ، أو عصيْ أو عصُو في عصا. الأولى، والأخيرة لغة بعض طيّئ. والثانية لغة فزارة.))[٧١].

إنَّ من أوضح تجليات هذا الوقف كان في لغة طيّئ إذ جاء عنها الصور الآتية:

١. أَفْعَوْ، وحَبْلَوْ ← في الوقف و الوصل.
٢. أَفْعَأْ، وحَبْلَأْ ← في الوقف.

وأما قول سيبويه: ((وأما طيّىء فزعموا أنهم يدعونها في الوصل على حالها في الوقف لأنها خفية لا تحرّك قريبة من الهمزة.)) يترجح أن يكون أداءً ثالثاً لطيّئ شاركت فيه لغة فزارة– أَفْعَي وصلاً ووقفاً – ؛ لأنَّ ما سبقه من حديث لسيبويه كان عن لغة فزازة وناس من قيس يقفون على الاسم المقصور بالياء فقوله: ((... يدعونها في الوصل على حالها في الوقف...)) فالهاء تعود على الألف، وذكره للوصل والوقف يشكّل ميزاً بين لغة طيّئ ولغة فزارة و بعض قيس، إذ لو لم تكن أداءً مميزاً لما صدّرها بقوله: ((وأمّا طيّئ...)) .

إنَّ المتأملَ في هذه التنوعات الأدائية لقبيلة واحدة لا يسعه إلا أنَّ يوجهها على أنها لغات لبطون هذه القبيلة، أو أن تكون دالة على أطوار زمنية مرّ بها الوقف حتى خلص إلى هذه التنوعات[٧٢].

وقال ابن السراج: ((... وبعض العرب يقول في الوقف: هذا أَفْعَيْ، و وحُبْلَيْ، وفي مُثَنّى مُثَنّي، فإذا وصل صيّرها ألفاً، وكذلك كل ألف في آخر اسم، وزعموا، أن بعض طيئ يقول: (أَفْعَو) لأنها أبين من الياء،

وحكى الخليل عن بعضهم: هذه حُبْلأْ مهموز مثل حُبْلَعْ، ورأيت رَجْلَأْ مثل رَجُلَعْ، فهمزوا في الوقف فإذا وصلوا تركوا ذلك.))[٧٣]

لا يفوت من يقرأ هذا النص أن يلحظ أنَّ ابن السراج علل لاختيار الواو في حالة الوقف، ولم يعلل لاختيار الهمزة: ((... لأنها – الواو– أبين من الياء...))

ويبدو أثر المشاكلة الانطولوجية بين اللغوي والطبيعي[٧٤]، ولعلَّ وضوح استدارة الشفتين مع الواو حملهم على وصفها بالأبين.

وحصرَ السيرافي الوقف في لغة طيّئ بالواو والياء، –لم يذكر الوقت بالهمزة– وصرّح أنَّ إبدال الالف ياءً ورد عنهم في الوقف والوصل، قال: ((... وطيّئ يجعلون الالف ياء في الوصل والوقف، ومنهم من يجعلها واواً لأنَّ الالف خفية لا تحرك وهي قريبة من الهمزة، فجعلوا مكانها ياء لأنها أبين من الألف، والذي جعل مكانها واواً منهم إنَّما اختاروا الواو لأنها أبين من الياء ولم يجيئوا بغير الواو والياء لأنهما يشبهان الألف في سعة المخرج والمد، وهن أخوات يبدل بعضها مكان بعض.))[٧٥]

نقف على هذا النصّ بنقاط أهمها:

١. إنَّ إبدال الالف ياءً يمكن أن يكون فارقاً بين أداءين بلحاظ الوقف عند فزارة، و الوقف والوصل عند طيّىء، وهذا يعضد قولنا إنَّ هناك لغة ثالثة في الوقف لطيّىء، ولله دَر سيبويه في قوله: ((وأمّا طيّىء فزعموا أنهم يدعونها في الوصل على حالها في الوقف...))[٧٦].
٢. لم يتطرق السيرافي إلى الوقف بالهمزة في لغة طيّىء: ((... ولم يجيئوا بغير الواو والياء...)).
٣. يبدو أنّ صفة الخفاء التي في الألف نتيجة لاتساع مخرجها هي العلة الحاكمة في إبداها بصوت أبين منه، فنحن أمام فارق يتمثل في امتزاج الصوت بالحفيف نتيجة لضيق المسلك الهوائي، وصوت خروجه يكون حراً من دون أي حفيف: ((... والأرجح أنَّه يقصد به– الخفاء– عدم وضوح الصوت لاتساع المخرج...))[٧٧]، فالمقابلة بين الألف والاتساع: ((... وأخفاهن وأوسعهن مخرجاً الألف...))[٧٨]، يفضي إلى عدم وضوحه.

ولم يزد أبو علي الفارسي على القول: ((... وبعض العرب يُبْدل من هذه الألف ياءاً فيقول: أَفْعَىْ ومنهم من يبدل الواو فيقول: أفْعَوْ.))[٧٩]

علل ابن يعيش إبدال الألف ياءً بأنها خفيّة وهي أدخل في الحلق قريبة من الهمزة، والياء من الفم فهي أبين منها، وقال أيضاً: ((وطيّء يجعلونها ياءً في الوصل والوقف، ومنهم من يجعلها واواً، لأن الواوَ أبينُ من الياء، اذ كانت الياءُ أدخل في الفم، فكانت أخفى منها))[٨٠].

ولا مندوحة من أنّ ابن يعيش اتكأ في تعليله هذا على ما ذكره سيبويه، وفطن الرضي إلى أنَّ الوقف على الألف يضاعف من خفائها فهي كالمعدومة، قال: ((قوله: (أو واواً أو ياءً) اعلم أنَّ فزارة و ناساً من قيس يقلبون كل ألف في الآخر ياء، سواء كانت للتأنيث كحُبْلَى، أولا كمُثَنّى، كذا قال النحاة... وإنما قلبوها ياء لأن الألف خفية، وإنمّا تبين إذا جئت بعدها بحرف آخر، وذلك في حالة الوصل... وأما إذا وقفت عليها فتخفى غاية الخفاء حتى تظن معدومة، ومن ثمَّ يقال: هؤلاه ويا رباه، بهاء السكت بعدها...))[٨١].

ويبدو أن قوله: ((...غاية الاخفاء...)) يعود لأمرين هما: الاول خفاء الالف في نفسها؛ لأنها أدخل في الحلق: ((فمن أقصى الحلق مخرج الهمزة. وهي أبعد الحروف. ويليها في البعد مخرج الهاء. والألف هاوية هناك...))[٨٢]، وقال ابن جني: ((...ثلاثة منها في الحلق. فأولها من أسلفه وأقصاه، مخرج الهمزة والالف والهاء. هكذا يقول سيبويه.))[٨٣]، والآخر: أنَّ الاستراحة المثلى تتحقّق بالوقف بالسكون دون غيره من وجوه الوقف، إذ هو سلبٌ للحركة[٨٤].

وبالعود إلى الرضي نجده يقول: ((... فيبدلونها– الالف– إذن في الوقف حرفاً من جنسها أظهر منها، وهي الياء، وإنَّما احتملوا ثقل الياء التي هي أثقل من الالف في حالة التي حقها ان تكون أخف من حالة الوصل للغرض المذكور من البيان، مع فتح ما قبلها، فإنَّه يخفف شيئاً من ثقلها، وهذا عذر من قلبها همزة أيضاً، وان كانت أثقل من الألف، وطيّء يَدَعونها في الوصل على حالها في الوقف، فيقولون: أَفْعَيْ، بالياء في الحالين، وبعض طيّئ يقلبونها واواً؛ لأنَّ الواو أبين من الياء، و القصد البيان؛ وذلك لأنَّ الألف أدخل في الفم لكونه من الحلق، وبعده الياء لكونه من وسط اللسان، وبعده الواو لكونه في الشفتين، والياء أكثر من الواو في لغة طيّئ في مثله؛ لأنَّه ينبغي أن يراعى الخفة اللائقة بالوقف مع مراعاة البيان...)[٨٥].

ثمة أمور يحسن بنا أن نقف عندها في هذا النص هي:

١. صرّح الرضي بقيمة الوقف بالياء عند طيّئ: ((... والياء أكثر من الواو في لغة طيّء...))، وقد حاز هذا الوقف القيمة من طرفيها فهو الأكثر بلحاظ الوارد في مثله، ومراعاته للخفة اللائقة.
٢. صدر الرضي في توجيهه لهذا الوقف من علة غائية لا تندُّ عن قصد البيان في الحرف الموقوف عليه: ((الحروف كلها لك أن تقف عليها على لفظها فالصحيح فيها والمعتل سواء...))[٨٦]
٣. إنّ صور الوقف المذكورة غلب عليها الإبدال، فهي المقابل لصورة وجوب الحذف أو جوازه للوقوف على ما انتهى بحرف مد[٨٧].
٤. حظرَ التكافؤ في توجيه الفتح للحرف الذي هو قبل الحرف الموقوف عليه: ((... فإنَّه يخفف شيئاً من ثقلها...))، ولا مرية من أنَّ الفتح ادعى في إبدال الالف همزة (حُبْلَأْ).

خالف ركن الدين الرضي في أنّ الوقف في هذه اللغات محصور في ألف التأنيث – أي ليس في كلّ ألف– قال: ((اعلم أنَّ ناساً من فَزارة وقيس يقلبون ألف التأنيث ياءً في الوقف فيقولون: حُبْلَيْ– بالياء– وأنَّ بعضَ طيّئ يقلب ألف التأنيث واواً فيقول: حُبْلَو. ومنهم من يُسوّي في القلب بين الوقف والوصل فيقول فيهما: حُبْلَوْ وحُبْلَيْ فقال المصنّف إنّه ضعيف.))[٨٨]

إنَّ النظر في مصاديق الوقف الواردة في هذا النص تغري من أول وهلة بالقول في غياب وجه من وجوهه وهو الوقف بإبدال الألف همزة: حُبْلَأْ، وأَفْعَأ، وقوله: ((... فقال المصنف إنَّه ضعيف.)) إنَّ حكم الضعف عند ابن الحاجب يشمل صور الوقف كلها– بالواو والياء والهمزة–[٨٩] ولعل هذا ما دفع اليزدي إلى القول: ((... والكل ضعيف...))[٩٠]، ولكنه أبين في قلب ألف همزة: ((... لأنَّه العدول من الأخف إلى الأثقل...))[٩١] .

فصوت الهمزة عند إنتاجه يمرَّ بمراحل ثلاث هي: قطع النفس، والانطباق، والانفجار[٩٢]، و لها نبرة تخرج باجتهادٍ من الصدر، ونعتها سيبويه: كالتهوع.

شرع الساكناني في تفسير الوقف على الألف بالهمزة من رؤيتين هما: الأولى: أن الوقف فرع إلى الوصل[٩٣] والأخرى: أنَّ الوقف على الألف بالهمزة فرع على الوقف عليها بالياء والواو، قال: ((... لأنَّ إبدال الألف همزه من طريان الوقف على الوقف، وهو من القلائل....))[٩٤]

وقد يكون لهذا الضرب من الوقف – الوقف على الألف بالهمزة– نافعاً من جهة العلّة الغائية– البيان– فالهمزة وان كانت قريبة من الألف: ((... فهمزَ لقرب الألف من الهمزة ...))[٩٥]، لكنها صوت شديد: ((... ما ينحصرُ جريُ صوته عند إسكانه في مخرجه فلا يجري...))[٩٦]، وقال الجاربردي: ((... وكذا– إشارة إلى الضعف– قلب ألف التأنيث في نحو حبلى همزة أو واواً أو ياءً ضعيف ووجه قلبها ياءً أنَّ الألف خفية حلقية والياء أبين منها لأنها من الفم وتشبه الألف في سعة مخرجها والقلب إلى الواو لأن الواو أبين من الياء باعتمادها بآلتها التي هي ضمّ الشفتين والياء أدخل إلى الفم فيكون أخفى وإبدالها الهمزة من الألف لأنَّ الهمزة أبين من الالف...))[٩٧]

ولم يزد نقرة كار في القول إنَّ الألفَ خفية حلقية والياء أبين من الالف، والواو أبين من الياء[٩٨] وقال النظام النيسابوري: (((وكذلك قلب) نحو (ألف– حُبْلى) مما هي للتأنيث (همزة، أو واواً، او ياء) وقفاً ووصلاً، مثل: هذه حُبْلَأْ أو حُبْلُوْ، أو حُبْلِيْ – ضعيف. وإنَّما فعلوا ذلك لكون الألف خفية فإذا وقفت عليها خفيت غاية الخفاء حتى يظن معدومة فأبدلوها– حرفاً – من جنسها، وهو أظهر منها، وعذر من قلبها همزة أيضاً شبيهة بذلك.))[٩٩].

إنَّ ما يمكن أن نخرج به من هذه النصوص هو:

١.ما يميز هذه اللغات في الوقف أنَّ العلّة الغائية– البيان– والصوريّة فيها لا تتساوقان؛ لأنَّ العدول – الوقف– على آخر الكلمة يمكن أن ينجم عنه صورة نسبت إلى الكراهة[١٠٠]؛ لانتهائها بصوت المدّ: حُبْلِيْ، حُبْلُوْ.

٢.إنَّ هذه اللغات من التغيرات الوقفية باتفاق الشراح، ولا يخرجها عنه ضعفها، وقلّتها.

٣. وسمت لغة الوقف بالهمزة على الألف بالضعف، ويبدو أنَّ هذا الضعف محمول على ضعف الوقف على الألف بشكله العام: ((... وكذا قلب كل ألف أي سواء كانت للتأنيث كحُبْلى أو لا كعصا همزة ضعيف...))[١٠١].

٤. وردَت هذه اللغات بالوقف في صيغتين هما: (فُعْلَى)– حُبْلَى ونظائرها– و(أَفْعَل)– أَفْعَى ونظائرها– احتفى معظم الشراح في الوقف على الصيغة الأولى، بينما أُقصيت الأخرى.

٥.إنَّ الغاية من هذا الوقف لم تكن للاستراحة التي عُدّت غاية للوقف[١٠٢]، بل هو لبيان الحرف الموقوف عليه، ولا يمتدّ عن ثقل أو خفة أو ((... كَلال الخاطر من ترادف الألفاظ والحروفِ والحركات...))[١٠٣].

رابعاً: الوقف على تاء التأنيث بالتاء

ماز النحويون بين التاءات التي للتأنيث من جهة المبنى التقسيمي على ضربين هما الأول: ما تلحق الأسماء، وهي على ضربين هما: ما تلحق الاسم نحو: نَبِقة، وغُرْفَة، وما تلحق للجمع نحو: مُسْلِمات، وصَالِحَات، والآخر: ما تلحق الأفعال نحو: ضَرَبَتْ[١٠٤].

لا جرم أنَّ الوقف بإبدال التاء هاءً أو عدمه كان يمتد عن رؤيتين مختلفتين هما: الأولى: قائمة على التأنيث المحضّ و عدمه، فإنَّ التاء التي للجمع السالم لم تكن للتأنيث المحضّ؛ لأنَّ فيها معنى الجمع: ((... والأكثر أن لا تقلب هاء؛ لأنها لم تتخلص للتأنيث، بل فيها معنى الجمعية، فلا تقلب هاء...))[١٠٥] والأخرى: قائمة على الفرق بين المباني التقسيمية – الاسم والفعل– : ((... فعلامة التأنيث إذا وصلته التاء، وإذا وقفتَ ألحقت الهاء أرادوا أن يفرقوا بين هذه التاء والتاء التي هي من نفس الحرف، نحو تاء القَتِّ...))[١٠٦]، فاختص الإبدال بالتاء التي للتأنيث المحض.

روى سيبويه عن أبي الخطاب (ت١١٧هـ) أنَّ ناساً من العرب يقولون في الوقف على التاء التأنيث بالتاء نحو: طَلْحَتْ، حملاً لها على تاء الجمع[١٠٧] وقد نلفي نحوياً مثل ابن جني يعلل هذا الوقف بإجراء الوقف مجرى الوصل، قال: ((... وكذلك لمّا شبهوا الوقف بالوصل في نحو قولهم (عليه السلام والرحمت) وقوله:

بل جَوْزنيها كَظَهْرِ الحَجفَتْ.

وقوله:

الله نجاك بكَفّيْ مَسْلَمـــــتْ من بعد ما وبعدِما وبعدَ متْ

صارتْ نفوسُ القوم عند الغَلْصَمَتْ وكادتِ الحُرة أَن تُدعى أمتْ))[١٠٨]

نُقلَ عن الفراء أنَّ التاء هي الاصل في التأنيث، وأنّ الهاء داخلة عليها، وأنَّ طيّئاً تقف عليها بالتاء: ((وقال الفراء: التاء هي الأصل، والهاء داخلة عليها، وذلك تقول: قامت وقعدت، فتجد هذا هو الأصل الذي يبنى عليه ما فيه الهاء، قال: والدليل على أن التاء عند العرب هي الأصل أنَّ طيّئاً تقول في الوقف: هذه امرأت وهذه جاريت، فيصلون بالتاء، ويقفون بالتاء.))[١٠٩]

ورُويَ مثل هذا عن قطرب: ((وحكى قطرب عن طيّئ أنهم يقولون: كيف البنون والبناةُ؟ وكيف الإخوة والاخواة؟ وذلك شاذ.))[١١٠] وقد نُسبَ هذا الوقف إلى لغة يمنية حميرية[١١١]

وعلل ابن يعش الوقف بالتاء بـ(إجراء الوقف مُجرى الوصل)، وأنَّه اللغة الفاشية: ((على أنَّ من العرب مَن يُجْري الوقف مُجرى الوصل، فيقول في الوقف: هذا طلحَتْ ، وهي لغة فاشية حكاها أبو الخطاب، ومنه قولهم: وعليه السلام والرحمتْ، ومنه قولهم:

بل جَوْزَ تَيْهاء كَظَهْر الحَجَفَت.

وقال الآخر:

اللهُ نَجَّاك بكَفَّيْ مُسْلِمَـــــتْ مِنْ بَعْدِمَا وَبَعْدِمَا وبَعْدِمَتْ

صارتْ نفوسُ القومِ عند الغَلْصَمَتْ وكادتْ الحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمَتْ

وكل ذلك إجراء الوقت مُجْرَى الوصل...))[١١٢]

ويبدو أنَّ الاستعمال المخالف للقاعدة في هذا الأداء خضعَ لقاعدة (إجراء الوقف مُجرى الوصل)[١١٣]، ولم تنعت بالشذوذ لأمرين هما: أنها لغة فاشية على حدّ وصف ابن يعيش، وأنَّها أداء قوم شُهدَ لهم بالطهر اللغوي[١١٤]

والمضي قدماً نجد الرضي يقول: ((وزعم أبو الخطاب أنَّ ناساً من العرب يقفون على الأسمية أيضاً بالتاء قال:

اللهُ نَجَّاك بِكَفَّيْ مُسْلَمَتْ من بَعْدِ مَا وَبَعْدِ ما و وبَعْدِ مت

صَارَتْ نُفُوس القومِ عِنْدَ الغلصَمَتْ وكادَتِ الحُرّةُ أَنْ تُدْعَى أَمَتْ

والظاهر أنَّ هؤلاء لا يقولون في النصب (رأيتُ أمتا) كزيداً بألف بل (رأيتُ أمتْ) كما في قوله (وكادت الحرة أن تدعى أمت) وذلك لحمله على(أَمَه) بالهاء، فإنَّه هو الأصل في الوقف.))[١١٥]

يورث النظر في هذا النصّ عن علّة حاكمة هي:

إرادة الفرق بين وقفين وقفُ على الاسم، وآخر على فعل، فالأول يكون بالهاء، والآخر بالتاء: وعُدَّ الوقف الاول هو الأصل في بابه، وكان لهذا أثره في صوغ ثنائية تتعاور على الوقف في الاسم: إرادة الفرق بين الوقفين، وغياب الفرق، وكأنَّ الوقف بالتاء عدول عن هذا الأصل.

وحيازة هذا التصور على لطفهِ وجودته، فيه نظر من جهة أنَّ الوقف بالتاء في نحو: طلحة ونظائرها رُوعِيَ فيه الأصل– التاء– (ورأينا علمَ التأنيث في الوصل تاءً وفي الوقف هاءً نحوَ: ضاربهْ وقائمهْ علمنا أنَّ الهاءَ في الوقف بدلٌ من التاء في الوصل، وأنَّ التاء هي الأصل.))[١١٦] وهذا ينتج فهماً قائماً على أنَّ هذا الضرب من (الوقف) يمثل تجلياً من تجليات الأصل –الوصل– لا مقابلاً للوقف بالهاء. فجرى الوقف بهيأة الوصل. وبدا الوقف بهيأة الوصل وبدا الوصل بهيأة الوقف. فمن الأول الوقف على تاء التأنيث من دون قلبها هاءً فقد روي (أنَّ ناساً من العرب يقولون في الوقف: طلحتْ. كما قالوا في تاء الجميع قولاً واحداً). ولا يختلف هذا عن الموارد الأخرى. التي كان الوقف عليها مظنة من الوصل.))[١١٧]

ويفهم من قوله: ((... والظاهر أنَّ هؤلاء لا يقولون في النصب: ((رأيتُ أمتا)...)) أنَّ الوقف عليها يكون على الحرف الأخير –التاء– وهذا يعود إلى مراعاة أصلين هما: الأول: أنَّ التاء هي الأصل والهاء داخلة عليها ((وقال الفراء: التاء هي الأصل، والهاء داخلة عليها، وذلك أنك تقول: قامت وقعدت، فتجد هذا هو الأصل الذي يبنى عليه ما فيه الهاء، قال: والدليل على أنَّ التاء عند العرب هي الأصل أنَّ طيئاً تقول في الوقف: هذه امرأت، وهذه جاريت، فيصلون بالتاء، ويقفِون بالتاء))[١١٨]، والآخر أنَّ الاصل في الوقف السكون: ((...لأنَّ الإسكان هو الأصل في كلّ موقوف عليه...))[١١٩]

وقال ركن الدين: ((وإنَّما قلنا: عند الأكثر؛ لأنَّ بعض العرب لا يقلبها هاءً في الوقف، بل يقف عليها تاءً فتقول: رَحْمَتْ وظَلْمَتْ وقُرئ في القرآن بالهاء والتاء جميعاً ومنه قول الشاعر:

دَاراً لِسَلْمَى بَعْدَ حَوْلٍ قد عَفَتْ بَلْ جَوْرِ تَيْهَاءَ كَظَهْرِ الحَجَفَتْ

أي: كظهر الحَجَفَة وقف عليها بالتاء...))[١٢٠].

وصرّح الساكناني في أنَّها لغة طائية، قال: ((... تقلب تاء التأنيث الاسمية هاءً على الأصح في أكثر اللغات، واستعمالاتهم فرقاً بينها وبين ما للفعلية، ويوقف عليها بالتاء في اللغة الطائية، فيقال :جاءَ طَلْحَتْ وامْرَأَتْ، وعن بعضهم: يا أهلَ سورةِ البقرتْ، فأجاب رجل: واللهِ مَا معي منها آيَتْ...))[١٢١].

ولم يبعد الجاربردي عمّا ذُكر، قال: ((... ومن العرب من يقف عليها بالتاء ومنه قولهم عليه السلام والرحمت وقول الشاعر: بكلْ جوز تيهاء كظهر الجَحفتْ...))[١٢٢].

وقال نقرة كار: ((... وإنَّما قال (على الأكثر) لأنَّ بعض العرب يقف عليها بالتاء منه قولهم عليه السلامت والرحمت، وقول الشاعر:

الله نَجّاك بكفّي مُسْلَمَتْ من بَعْد مَا وبَعْد ما وبعدَمَتْ
صارت نفوسُ القومِ عند الغَلْصَمَتْ وكادتِ الحُرة أَنْ تُدعى أَمَتْ))[١٢٣]

ولم يزد النظام النيسابوري على: ((... وربّما يوقف عليها بالتاء فيقال: رَحْمَتْ، وقد قُرِئَ بهما جميعاً.))[١٢٤]

وما يمكن أن نخرج به هو:

١. حاكى الوقف بالتاء صورة الوصل(الأصل)، فكان تجلياً من تجلياته، لا مقابلاً له من جهة الصمت والكلام[١٢٥].

٢. تُعدَّ تاء التأنيث الأصل في علامات التأنيث، ولعلّ الوقف عليها بالتاء مراعاة لهذا الأصل، قال د. إبراهيم أنيس: ((وعلى هذا رُوِيَ لنا أنَّ من القبائل من كانوا يقفون على هذه التاء المربوطة (بالتاء) مثل أولئك الذين سمع عنهم من قال (يا أهل سورة البقرتْ) فأجابه الآخر (ما أحفظ منها آيتْ). فليس هذا إلا احتفاظاً بالأصل في ظاهرة التأنيث.))[١٢٦] وهذا الأصل يمتد إلى اللغات السامية قال د. عبد الصبور شاهين: ((وينبغي أن نشير أولاً إلى أن التأنيث في الساميات كلها لم تكن له علامة سوى التاء، وإن كان التأنيث غير منطبق على النوع، يقول الاستاذ دولاسي اوليري... في كتابه (النحو المقارن للغات السامية) :(لم تستعمل اللغات السامية نهاية التأنيث، وهي أصلاً التاء (at – t) للدلالة على التأنيث النوعي، كما تفهمه اللغات الأوروبية وإنمّا استعملته بالإضافة إلى ذلك في معانٍ أخرى قد كانت هذه التاء بصورة أو بأخرى هي علامة التأنيث في أقدم اللغات السامية التي وصلت إلينا وهي الأكادية...)) [١٢٧]

٣. لا يغيب عمّن يصيخ لأمثلة الوقف على التاء بالهاء أن يكشف أنَّه لا علاقة صوتية بين الهاء والتاء حاشا الهمس: ((والتاء والهاء لا تقارب بينهما، إلا في الهمس وأما في بقية العلاقات الصوتية فبينهما تباعد

ينفي حدوث التبادل وخاصة البعد المخرجي الكامل...))[١٢٨] وهذا ما دفعَ د. إبراهيم أنيس إلى القول: ((... فليس يوقف عليها بالهاء كما ظنَّ النحاة، بل يحذف آخرها ويمتد التنفس بما قبلها من صوت لين قصير(الفتحة) فيخيل للسامع أنها تنتهي بالهاء.))[١٢٩] وأيّد هذا الرأي د. عبد الصبور شاهين[١٣٠].

وثمّة توجيه آخر قوامه النبر الوقفي الذي يعضد أصل التاء كعلامة للتأنيث، قال د. عبد القادر عبد الجليل: ((أما ما سُمع من شواذ الوقف على الصوت (التاء) المقيّدة في مثل قول الحميرين (يا أهل سورة البَقَرَتْ). فليس إلا دليلاً للارتكاز الصوتي، والنبرة الوقفي، الذي يؤكد أصل الظاهرة...))[١٣١].

ونخال أنَّ المقصود بقوله: ((... للارتكاز الصوتي، والنبر الوقفي...)) أنَّ الهواء عند النطق بالتاء يقف وقوفاً تاماً عند نقطة التقاء طرف اللسان بأصول الثنايا العليا ومقدم اللثة[١٣٢] وهذه الوقفة تعين على الارتكاز.

٤. الوقف بالهاء جيء به ليس لإرادة الفرق بين التاء في الاسم والفعل، بل بين حالين هما: الوقف (الصمت)، والوصل (الكلام)، وأنَّ اللغة الأكثر الوقف بالهاء، والقليلة بالتاء، فصلة هذه المراتب بالصناعة أشدّ، أما الاستعمال فيكشف عن أنَّ كلّ قوم اعتادوا وقفاً معيناً إما بالهاء، وإما بالتاء[١٣٣].

الخاتمة :

توصّل البحث إلى نتائج أهمها:

١- إنّ إقصاء أي لغة بعبارات دالة على هذا الإقصاء, لا تعني الخطأ من المفضول عليه, أو بُعدَه عن المعنى, بقدر ما تعني زيادة في صفة حظي بها أحد الأداءين في الكم (= الأكثر, الأقيس, الأجود) على الآخر .

٢- قد تلتقي اللغة القياسية مع اللغات الأخرى في الغرض, فقد التقت اللغة المثلى ولغة أزد السراة في البيان والفرق في الوقف على النون بين أن تكون أصيلة أو تخلّقت من التنوين.

٣- إنما يُوجب تحقق اللغات في الإبدال البيئة اللغوية وليس الوقف المشترك, فمَن اعتاد الإبدال قال في الوقف (هذا زيدُو), و(مررت بزيدِي), ومَن اعتادَ الإبدال في المنصوب فقط قال في الوقف: (رأيتُ زيداً), وهذا يكشف أنّ اللغة ليست دالاً معرفياً عن المستعمِل .

٤- إنّ صور الوقف على الهمزة جميعها حرصت على بيان الهمزة وعدم خفائها, هي مِن قبيل تحقق الهمزة .

٥- إنّ مِن أوضح تجليات الوقف على الهمزة في لغة إتباع العين للفاء (= إتباع تقدمي كلي) لا يخرج عن صورتين هما: إتباع للضمة, وإتباع للكسرة .

٦- لا تخلو لغة الإتباع الواردة في أداء التميميين من المبالغة في رفض بناء (فُعِل)؛ علماً أنّ هذا البناء ليس بالعدم في المصاديق .

٧- إنّ صور الأداء في الوقف على ألف التأنيث العلة الغائية فيها (= البيان) والصورية لا تتساوقان؛ لأنّ العدول بالوقف على آخر الكلمة يمكن أن يُنجم عنه صورة نُسبت إلى الكراهة (ـِـ ي) في (حُبْلِيْ), و (ـُـ و) في (حُبْلُوْ) .

٨- وسمت لغة الوقف بالهمز على الألف بالضعف, ويمكن أن تكون مرجعيتُه محمولا على ضعف الوقف بالألف بشكلِهِ العام .

٩- إنّ الوقف على ألف التأنيث لا تتساوق مع الغاية العامة للوقف (= الاستراحة), بل هو وقف لبيان الحرف الموقوف عليه .

١٠- في الوقف على تاء التأنيث بالتاء روى سيبويه عن أبي الخطاب أنّ ناساً من العرب يقولون في الوقف: طلحت), فهذا الأداء لم يسمعه سيبويه مباشرة من القوم, بل سمعه من تحوي .

١١- إنّ الوقف على (طلحة) بالتاء (= طلحت) وُجهت بإجراء الوقف مجرى الوصل, وفيه حُمِل الفرع (= الوقف) على الأصل (= الوصل), وهذا يجعلها بعيدة عن الشذوذ .

الهوامش:

١ كتاب سيبويه : ٤ / ١٦٧.

٢ إيضاح الوقف والابتداء : ٢١٦ ، وينظر : شرح الملوكي : ٤١٨ ، وظاهرة التنوين في اللغة العربية : ٦٤.

٣ ينظر: شرح المفصل (ابن يعيش) : ١٣٣/٩.

٤ الوقف في المدونة النحوية : ١٢١.

٥ كتاب سيبويه : ١٦٧/٤ هامش (٢).

٦ شرح كتاب سيبويه (السيرافي) : ٣٨/٥.

٧ ينظر: شرح الكافية الشافية : ١٩٨٠/٤ ، وارتشاف الضرب : ٧٩٩/٢ ، وهمع الهوامع :٢٠٠/٢.

٨ شرح كتاب سيبويه (الرماني بتتمة الهسكوري) :٩٥/٤ ، وينظر: شرح المفصل (ابن يعيش) :١٣٥/٩.

٩ همع الهوامع : ٢٠١/٦.

١٠ ينظر: شرح المفصل (ابن يعيش) : ١٣٥/٩ ، وشرح الملوكي : ٤١٨.
١١ ينظر: امالي ابن الشجري : ١٥٩/٢.
١٢ ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٠٠/٢ ، وشرح التسهيل (المرادي) : ١١٥٤/٢ .
١٣ ينظر : الوقف في المدونة النحوية : ٢٢٤.
١٤ ارتشاف الضرب: ٨٠٠/٢ ، وينظر : همع الهوامع : ٢٠١/٦.
١٥ ينظر: أمالي ابن الشجري : ١٥٩/٢.
١٦ ينظر: ارتشاف الضرب :٨٠٠/٢ ، وشرح التسهيل (المرادي) : ١١٥٤/٢ ، وامالي ابن الشجري : ١٥٩/٢.
١٧ أمالي ابن الشجري:١٥٩/٢.
١٨ ينظر: الخصائص : ٢١٩ ، والتعويض في قضايا النحو : ٤٧– ٤٨.
١٩ شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب : ٦٢١/٢ – ٦٢٢.
٢٠ ينظر: الوقف في المدونة النحوية :٢١٢.
٢١ شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ٢٧٤/٢.
٢٢ التصريف العربي: ١٨٨–١٨٩.
٢٣ علم الأصوات (د. كمال بشر) : ٢٢٨.
٢٤ شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين): ٥٢٩/١.
٢٥ شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) : ٢٧٣/١.
٢٦ نفسه : ٢٧٢/١–٢٧٣.
٢٧ الكافية في شرح الشافية: ٥٢٢/٢.
٢٨ نفسه : ٥٢٣/٢.
٢٩ شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) :١٧١/١.
٣٠ ظاهرة التنوين في اللغة العربية: ٦٥.
٣١ اسرار العربية: ٤١٣.
٣٢ ينظر: الوقف في المدونة النحوية:١٢١.
٣٣ينظر: نفسه :١٢١.
٣٤ ينظر: ظاهرة التنوين في اللغة العربية:١٦.
٣٥ كتاب سيبويه: ٢٠٤/٤.
٣٦ الوقف في المدونة النحوية:١٢١.
٣٧ كتاب سيبويه : ١٧٧/٤ ، ينظر: الوقف في المدونة النحوية: ٢١٦–٢١٧.
٣٨ كتاب سيبويه: ١٧٧/٤، وينظر: اللهجات العربية لهجة قبيلة اسد: ١٤٨ ، ولغة تميم دراسة تاريخية وصفية: ٣٤٨.
٣٩ كتاب سيبويه: ١٧٧/٤ – ١٧٨.
٤٠ الوقف في المدونة النحوية: ٩٩.

٤١ ينظر: نفسه : ٢١٧.

٤٢ نفسه: ٢١٧.

٤٣ لغة تميم دراسة تاريخية وصفية: ٣٤٨.

٤٤ الأصول في النحو: ٣٧٧/٢.

٤٥ شرح كتاب سيبويه (السيرافي) : ٥٠/٥.

٤٦ ينظر: الوقف في المدونة النحوية: ٨١.

٤٧ شرح المفصل (ابن يعيش): ١٤١/٩.

٤٨ ينظر : نفسه : ١٤٢/٩.

٤٩ بغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب: ١٠٩/٢ ، ونصُّ سيبويه ، ينظر: كتاب سيبويه: ١٧٨/٤.

٥٠ شرح كتاب سيبويه (السيرافي) :٥٠/٥.

٥١ شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) :٣١٢/٢.

٥٢ الوقف في المدونة النحوية : ٢١٨.

٥٣ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك :١٥١٣/٥.

٥٤ منهج السالك الى الفية ابن مالك : ٧٨٢/٣.

٥٥ شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) :٥٥٦/١.

٥٦ لغة تميم دراسة تاريخية وصفية: ٣٤٨.

٥٧ ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) : ٢٩٣/١

٥٨ الكافية في شرح الشافية: ٥٥٧/٢.

٥٩ شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : ١٨٦/١-١٨٧.

٦٠ ينظر: حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي: ١٨٦/١.

٦١ شرح شافية ابن الحاجب (نقرة كار) :١٣٢/٢.

٦٢ ينظر: الوقف في المدونة النحوية: ١٠٠.

٦٣ الأصوات اللغوية : ١٢٧.

٦٤ ينظر: المدخل الى علم أصوات العربية: ٢٧١.

٦٥ الوقف في المدونة النحوية:١٠٠.

٦٦ تجاور الساكنين في مدونة النحو العربي: ٢٣٤.

٦٧ ينظر: نفسه :٢٣٥.

٦٨ كتاب سيبويه : ١٨١/٤، وينظر: شرح المفصل (ابن يعيش) :١٥/٩ ، والاقليد: ١٩٢٣/٤.

٦٩ ينظر: شرح صوتيات سيبويه :١٤٠.

٧٠ نفسه : ١٤٠.

٧١ همع الهوامع: ٢٠٥/٦ ، وينظر : الدرس اللهجي في الكتب النحوية والصرفية:١٢٠.

٧٢ ينظر: الدرس اللهجي في الكتب النحوية والصرفية: ١٢٠.

٧٣ الأصول في النحو:٣٧٨/٢.

٧٤ ينظر: الوقف في المدونة النحوية:٢٦.

٧٥ شرح كتاب سيبويه (السيرافي) : ٥٣/٥-٥٤.

٧٦ كتاب سيبويه: ١٨١/٤.

٧٧ المصطلح الصوتي: ١٦٩.

٧٨ كتاب سيبويه: ٤/ ٣٥١.

٧٩ التكلمة: ٢١٦ ، وينظر: المقتصد في شرح التكملة: ٢٨٦/٢.

٨٠ شرح المفصل (ابن يعيش) : ١٥٠/٩ ، وينظر : الاقليد : ١٩٢٣/٤.

٨١ شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ٢٨٦/٢.

٨٢ المقتضب: ٣٢٨/١.

٨٣ سر صناعة الاعراب:٦٠/١ ، ورأي سيبويه ، ينظر: كتاب سيبويه:٤٣٣/٤ ، وترتيب حروف الحلق عند سيبويه هو : الهمزة، والهاء ، والالف .

٨٤ ينظر: الوقف في المدونة النحوية: ٧١.

٨٥ شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ٢٨٦/٢.

٨٦ الأصول : ٣٨١/٢.

٨٧ ينظر: الوقف في المدونة النحوية: ١٤٨-١٥٨.

٨٨ شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين): ٥٣٥/١ ، ورأي ابن الحاجب ينظر: الشافية:٤٨.

٨٩ ينظر : الشافية: ٤٨.

٩٠ شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) :٢٧٦/١.

٩١ نفسه: ٢٧٦/١.

٩٢ ينظر: علم الصرف الصوتي:١٧٨.

٩٣ ينظر: الوقف في المدونة النحوية: ١٤٧.

٩٤ الكافية في شرح الشافية: ٥٢٦/٢.

٩٥ كتاب سيبويه: ١٧٧/٤.

٩٦ الشافية:٨٨ ، وينظر: الإيضاح في شرح المفصل:٤٨٧/٢ ، والمصطلح الصوتي:١١٧.

٩٧ شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : ١٧٣/١.

٩٨ ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (نقرة كار) :١٢٤/٢.

٩٩ شرح شافية ابن الحاجب (النظام) : ١٧٥.

١٠٠ ينظر: الوقف في المدونة النحوية: ١٥٨.

١٠١ شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي): ١٧٣/١ ، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب (نقرة كار) :١٢٤/٢.

١٠٢ ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) :٢٨٩/٢ ، والوقف في المدونة النحوية: ١٥٨.
١٠٣ شرح المفصل (ابن يعيش) :١٢٩/٩.
١٠٤ ينظر: المقتصد في شرح التكملة: ٢٦٤/١-٢٦٥.
١٠٥ شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ٢٩٢/٢ ، وينظر: الوقف في المدونة النحوية: ١٢٤.
١٠٦ كتاب سيبويه : ١٦٦/٤.
١٠٧ ينظر: نفسه : ١٦٧/٤ ، والتكملة :٢٠٧.
١٠٨ الخصائص : ٣٠٥/١ ، والبيت الأول لـ(سؤر الذئب) ينظر: شرح شواهد الشافية: ٢٠٠ ، والمجالات اللغوية للهجة طي :٧٣ ، والبيت الآخر: لابي نجم العجلي: ينظر: الخصائص :٣٠٥/١ هامش (٦).
١٠٩ إيضاح الوقف والابتداء: ١٦٥ ، وينظر: المجالات اللغوية للهجة طي:٧٢.
١١٠ شرح كتاب سيبويه (شرح الرماني بتتمة الهسكوري):٩١/٤ ، نقل هذه الرواية عن ابن جني.
١١١ ينظر: الخصائص :٣٠/٢ ، وعلم الصرف الصوتي :٣٦٠ ، والمجالات اللغوية للهجة طي :٧٤.
١١٢ شرح المفصل (ابن يعيش) :١٥٧/٩ ، وينظر: نفسه :١٦٠/٥.
١١٣ ينظر: الوقف في المدونة النحوية:١٣٠.
١١٤ ينظر: نفسه :١٣٠.
١١٥ شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ٢٩٠/٢.
١١٦ شرح المفصل (ابن يعيش) :١٦١/٥ .
١١٧ تجاور الساكنين :٢٠٦ ، ورأي سيبويه ، ينظر: كتاب سيبويه:١٦٧/٤.
١١٨ إيضاح الوقف والابتداء: ١٦٥ ، وينظر: الوقف في المدونة النحوية:١٢٤.
١١٩ التذكرة في القراءات:٣٠٣/١ ، وينظر: اتحاف فضلاء البشر:١٣٥.
١٢٠ شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين): ٥٣٦/١-٥٣٨.
١٢١ الكافية في شرح الشافية: ٥٢٨/٢.
١٢٢ شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : ١٧٤/١.
١٢٣ شرح شافية ابن الحاجب (نقرة كار): ١٢٤/٢.
١٢٤ شرح شافية ابن الحاجب (النظام) :١٧٦.
١٢٥ ينظر: تجاور الساكنين: ٢٠٥.
١٢٦ في اللهجات العربية: ١١٩.
١٢٧ القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: ٨٨-٨٩.
١٢٨ نفسه : ٨٨.
١٢٩ في اللهجات العربية :١١٨ ، وينظر علم الصرف الصوتي :٣٥٩.
١٣٠ ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: ٨٨.
١٣١ علم الصرف الصوتي: ٣٦٠.

١٣٢ ينظر: علم الأصوات (د. كمال بشر):٢٤٩.

١٣٣ ينظر: الوقف في المدونة النحوية: ١٣٢.

المصـادر والمراجع:

١. اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر, أحمد بن محمد الدمياطي (ت ١١١٧ هـ). تصحيح: أنس مهرة, دار الكتب العربية, بيروت, ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١م .

٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب, محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ). تحقيق: د. رجب عثمان محمد, ط١, مطبعة المدني, القاهرة, ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨م .

٣. أسرار العربية, عبدالرحمن بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧ هـ). تحقيق: محمد بهجة البيطار, مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق .

٤. الأصوات اللغوية, د. إبراهيم أنيس, مكتبة الأنجلو المصرية, القاهرة, ١٩٩٩م .

٥. الأصول في النحو, محمد بن سهل بن السراج (ت ٣١٦ هـ). تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي, ط٤, عالم الكتب, لبنان– بيروت, ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨م .

٦. الإقليد شرح المفصل, أحمد بن محمود الجندي (ت ٧٠٠ هـ). تحقيق: د. محمود أحمد الدراويش, ط١, جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية, المملكة العربية السعودية, ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢م .

٧. أمالي ابن الشجري, ضياء الدين أبو السعادات بن الشجري (ت ٥٤٢ هـ). تحقيق: د. محمود محمد الطناحي, ط١, مكتبة الخانجي, القاهرة, ١٤١٣ هـ – ١٩٩١م .

٨. الإيضاح في شرح المفصل, عثمان بن عمر النحوي (ت ٦٤٦ هـ). تحقيق: د. موسى بناي العليلي, مطبعة العاني, بغداد, ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢م .

٩. إيضاح الوقف والابتداء, محمد بن القاسم (ت ٣٢٨ هـ). تحقيق: عبدالرحمن الطرهوني, دار الحديث, القاهرة, ٢٠٠٧م .

١٠. بغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجم, بدر الدين محمد بن محمد بن عبدالله بن مالك (ت ٦٨٦هـ). تحقيق: حسن أحمد العثمان, جامعة أم القرى, كلية اللغة العربية, ١٩٩٠م .

١١. تجاور الساكنين في مدونة النحو العربي, د. جواد كاظم عناد, ط١, دار تموز, دمشق, ٢٠٢١م.

١٢. التذكرة في القراءات, طاهر بن عبدالمنعم بن غلبون (ت ٣٩٩ هـ). تحقيق: د. عبدالفتاح بحيري, ط٢, الزهراء للإعلام العربي, القاهرة, ١٤١١ هـ – ١٩٩١م .

١٣. التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث, الطيّب البكوش, تونس, ١٩٧٣م .

١٤. التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث, الطيّب البكوش, تونس, ١٩٧٣م .

١٥. التكملة, الحسن بن أحمد الفارسي(أبوعلي). تحقيق: د. كاظم بحر المرجان, ط٢, عالم الكتب, لبنان– بيروت, ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠م .

١٦. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك, بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩ هـ). تحقيق: عبدالرحمن علي سليمان, ط١, دار الفكر العربي, ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٨م .

١٧. حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي للشافية, محمد بن أحمد (ت ٨١٩ هـ). مجموعة الشافية, القسم الأول, ط٣, عالم الكتب, بيروت, ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤م .

١٨. الخصائص, عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ). تحقيق: محمد علي النجار, ط٢, عالم الكتب, لبنان– بيروت, ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠م .

١٩. الدرس اللهجي في الكتب النحوية والصرفية حتى نهاية القرن الثالث الهجري, أحمد هاشم السامرائي, جامعة بغداد– كلية التربية (ابن رشد), ٢٠٠٢م .

٢٠. سر صناعة الإعراب, عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ). تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل, وأحمد رشدي شحاته, ط١, دار الكتب العلمية, لبنان– بيروت, ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠م .

٢١. الشافية في علم التصريف, عثمان بن عمر (ابن الحاجب) (ت ٦٤٦ هـ). تحقيق: د. درويش الجويدي, ط١, شركة أبناء شريف الأنصاري, لبنان, ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨م .

٢٢. شرح التسهيل (المرادي), الحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩ هـ). تحقيق: محمد عبدالنبي محمد, مكتبة جزيرة الورد, ومكتبة الإيمان, مصر, ٢٠٠٧م .

٢٣. شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي), الحسن بن أحمد الجاربردي (ت ٧٤٦ هـ). تحقيق: د. ثامر ناصر العبيدلي, ط١, مكتبة نور الحسن, العراق– بغداد, ١٤٤٣ هـ – ٢٠٢١م .

٢٤. شرح شافية ابن الحاجب (الرضي), محمد بن الحسن الاستراباذي (ت ٦٨٨ هـ). تحقيق: محمد نور الحسن, ومحمد الزفراف, ومحمد محيي الدين عبدالحميد, دار الكتب العلمية, لبنان– بيروت.

٢٥. شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين), الحسن بن أحمد الاستراباذي (ت ٧١٥ هـ). تحقيق: د. عبدالمقصود محمد عبدالمقصود, ط١, مكتبة الثقافة الدينية, القاهرة.

٢٦. شرح شافية ابن الحاجب (النظام), الحسن بن محمد النيسابوري (ت ٨٥٠ هـ). تحقيق: علي الشملاوي, ط١, شركة شمس المشرق, لبنان– بيروت, ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢م .

٢٧. شرح شافية ابن الحاجب (نقره كار), جمال الدين بن محمد الحسيني (ت ٨٠٠ هـ). مجموعة الشافية, القسم الثاني, ط٣, عالم الكتب, لبنان– بيروت, ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤م .

٢٨. شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ). تحقيق: د. غازي بن خلف العتيبي, ط١, مكتبة الرشد, المملكة العربية السعودية, ١٤٤٢ هـ – ٢٠٢١م .

٢٩. شرح الكافية الشافية, محمد بن عبدالله بن مالك (ت ٦٧١ هـ). تحقيق: د. عبدالمنعم أحمد هويدي, مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي, المملكة العربية السعودية, مكة المكرمة .

٣٠. شرح المفصل (ابن يعيش), يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣ هـ). تحقيق: د. إبراهيم محمد عبدالله, ط١, دار سعد الدين, دمشق, ١٤٤٣ هـ – ٢٠١٣م .

٣١. شرح الملوكي في التصريف, يعيش بن علي بن يعيش. تحقيق: د. محمد حسين عبدالعزيز المحرصاوي, ط٢, دار الكتب والوثائق القومية, القاهرة, ٢٠١٣م .

٣٢. شرح صوتيات سيبويه, د. عبدالمنعم الناصر, ط١, دار الكتب العلمية, لبنان– بيروت, ٢٠١٢م.

٣٣. شرح كتاب سيبويه (السيرافي), الحسن بن عبدالله السيرافي (ت ٣٦٨ هـ). تحقيق: أحمد حسن مهدلي, وعلي سيّد علي, ط١, دار الكتب العلمية, لبنان– بيروت, ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨م .

٣٤. شرح كتاب سيبويه (الرماني بتتمة الهسكوري). تحقيق: د. عثمان غزال, المكتبة الأزهرية للتراث, القاهرة, ١٤٣٧ هـ – ٢٠١٦م .

٣٥. ظاهرة التنوين في اللغة العربية, د. عوض المرسي جهادي, ط١, مطبعة المجد, ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٢م .

٣٦. علم الأصوات, د. كمال بشر, دار غريب للطباعة والنشر, القاهرة, ٢٠٠٠م .

٣٧. علم الصرف الصوتي, د. عبدالقادر عبدالجليل, ط١, عالم الكتب, لبنان– بيروت, ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨م .

٣٨. في اللهجات العربية, د. إبراهيم أنيس, ط٣, مكتبة الانجلو المصرية, القاهرة, ١٩٦٥م .

٣٩. القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث, د. عبدالصبور شاهين, ط٣, مكتبة الخانجي, القاهرة, ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٧م .

٤٠. الكافية في شرح الشافية, محمود بن محمد بن علي الساكناني (ت ٧٣٤ هـ). تحقيق: رضا رمضان السعدني, ط١, دار النور المبين, الأردن– عمان, ٢٠٢٣م .

٤١. كتاب سيبويه, عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠ هـ). تحقيق: عبدالسلام محمد هارون, ط٢, الهيأة المصرية العامة للكتاب, مصر, ١٩٧٩م .

٤٢. لغة تميم دراسة تاريخية وصفية, د. ضاحي عبدالباقي, مؤسسة روز اليوسف, القاهرة, ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦م .

٤٣. المجالات اللغوية للهجة طيّ في لسان العرب, أحمد هاشم السامرائي. ط١, دار دجلة, الأردن– عمان, ٢٠١٤م .

٤٤. المدخل إلى علم أصوات العربية, د. غانم قدوري الحمد, المجمع العلمي, بغداد, ٢٠٠٢م.

٤٥. المصطلح الصوتي في الدراسات العربية, د. عبدالعزيز الصيغ, ط١, دار الفكر, دمشق, ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٧م .

٤٦. المقتصد في شرح التكملة, عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني (ت ٤٧١ هـ). تحقيق: د. أحمد بن عبدالله الدرويش, ط١, جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية, المملكة العربية السعودية, ١٤٠٨ هـ – ٢٠٠٧م .

٤٧. المقتضب, محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ هـ). تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة, مطابع الاهرام التجارية, مصر, ١٤١٥ هـ – ١٩٩٤م .

٤٨. منهج السالك إلى ألفية ابن مالك, علي بن محمد الأشموني (ت ٩٢٩ هـ). تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد, ط١, دار الكتاب العربي, لبنان– بيروت, ١٣٧٥ هـ – ١٩٥٥م .

٤٩. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع, عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ). تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم, الشركة الدولية للطباعة, القاهرة, ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م .

٥٠. الوقف في المدونة النحوية, تمرينٌ على قراءة في متن قديم, د. جواد كاظم عناد, ط١, دار تموز, دمشق, ٢٠١٩م .